

شروط الشراء وأحكامه الخاصة بويفن

ما لم توجد اتفاقية مكتوبة تتناول عملية شراء المنتجات ذاتها بين الكيان المسمى في أمر الشراء باسم ("**المورد**") وعضو شركة ويفن الحاصل على المنتجات (على النحو المحدد فيما يلي) ("**ويفن**") (يُشار إلى كلٍ منهما منفردًا باسم "**الطرف**"، ومجموعين باسم "**الطرفين**"), تخضع أي عملية شراء للمنتجات تجريبها ويفن لشروط وأحكام الشراء (يُشار إليها فيما يلي باسم "**الشروط والأحكام**"). ووفقًا لما سبق ذكره، يتم استبدال أي اتفاقيات سابقة يبرمها الطرفان فيما بينهما بهذه الاتفاقية (على النحو المحدد فيما يلي) وأي شروط إضافية أو مختلفة يقترحها المورد (بما يشمل أي شروط وأحكام عامة للبيع من قبل المورد) والتي يسعى المورد إليها لفرض أو دمج يُجرى رفضه صراحة ولن يكون ملزمًا لويفن ما لم يقبله صراحةً كتابيًا ممثل ويفن المفوض مع الإشارة المحددة إلى تلك الشروط. ويعتبر أي تسليم للمنتجات والخدمات أو أيهما بمثابة قبول لهذه الشروط والأحكام.

أولاً اعتبارات عامة

1. قابلية التطبيق والتعريفات

- 1.1 تُطبق هذه الشروط والأحكام على كل عرض أو عرض أسعار يقدمه المورد فيما يتعلق بشؤون البيع أو تقديم المنتجات (على النحو المحدد فيما يلي) لويفن أو لصالحها، أو أي تعديل في هذه الاتفاقية أو أي إضافة إليها إلى جانب جميع الإجراءات (القانونية) بشأن إعداد الاتفاقية وإيرامها أو أيهما (على النحو المحدد فيما يلي).
- 1.2 في هذه الشروط والأحكام، تحمل المصطلحات التالية المعاني الواردة قريين كلٍ منها:

- (1) القانون المطبق: يعني أي قانون أو تشريع أو أمر أو مرسوم أو حكم أو أمر قضائي أو ترخيص أو تصريح أو موافقة أو اعتماد أو اتفاقية أو لائحة أو تفسير أو معاهدة أو حكم أو إجراء تشريعي أو إداري لسلطة حكومية مختصة، ينطبق على توريد المنتجات أو الخدمات أو تقديمها.
- (2) الاتفاقية: يُقصد بها أمر الشراء جنبًا إلى جنب مع الشروط والأحكام.
- (3) الإداء: يُقصد به أي أداء يقدمه المورد أو يخطط لتقديمه إلى ويفن وفقًا للاتفاقية مثل تقديم المنتجات والخدمات والأعمال أو أيها في أي شكل كان والنتائج والأنشطة الخاصة بها أو أيها والتي تشكل أمرًا ضروريًا لهذا الغرض، في إبرام الاتفاقية على نحو كامل.
- (4) المنتجات: جميع السلع والمواد والأعمال والعناصر الأخرى التي يوفرها المورد أو يرتب لتوفيرها لويفن بموجب الاتفاقية، بما يشمل أي تصميمات ورسومات ونماذج ذات صلة. وحيثما يكون ذلك مطبقًا، يجوز أن تتضمن الإشارة إلى المنتجات أيضًا الإشارة إلى الأعمال والخدمات ذات الصلة.
- (5) أمر الشراء: يُقصد به طلب ويفن للمنتجات أو الخدمات المقدمة وفقًا للبند 2.
- (6) الخدمات: يُقصد بها الخدمات (ويدخل معها الخدمات الرقمية) التي وافق المورد على تقديمها لويفن بموجب الاتفاقية، والتي يقوم بها المورد أو يخطط للقيام بها وفقًا لتعليمات ويفن، سواء شمل ذلك تقديم الخدمات مقابل دفع أو غيره، مثل تقديم المشورة (الفنية) أو التصميمات أو الحسابات أو الأمور الإدارية أو الخدمات الاستشارية وغير ذلك.
- (7) المورد: يحمل المعنى الوارد في صدر هذه الاتفاقية.
- (8) الشروط والأحكام: تحمل المعنى الوارد في صدر هذه الاتفاقية.
- (9) ويفن: تحمل المعنى الوارد في صدر هذه الاتفاقية.
- (10) العمل: جميع الأعمال ذات الطبيعة المادية التي ينشئها المورد أو يخطط لإنشائها بناءً على تعليمات ويفن.

1.3 في الاتفاقية،

- (a) تشمل الإشارة إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو غير المؤسسي (سواء كان له شخصية قانونية منفصلة أم لا).
- (b) تشمل الإشارة إلى أحد الأطراف خلفاءه والمتنازل لهم المسموح لهم.
- (c) الإشارة إلى أي قانون أو حكم تشريعي إشارة إليهما حسب تعديلها أو إعادة سنهما. تشمل الإشارة إلى قانون أو حكم تشريعي جميع التشريعات الثانوية الصادرة بموجب ذلك القانون أو النص التشريعي.
- (d) تُسُتر أي كلمات تتبع المصطلحات، ويدخل في ذلك، على وجه الخصوص، على سبيل المثال أو أي تعبير مشابه على أنها توضيحية ولا تحد من معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف أو العبارة أو المصطلح الذي يسبق تلك المصطلحات.
- (e) الإشارة إلى أية مراسلات كتابية أو مكتوبة تشمل الفاكس والبريد الإلكتروني.
- (f) تشكل المقدمة والملحق جزءًا لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

1.4 في حالة وجود تعارض بين بند في هذه الاتفاقية وأي وثيقة أخرى متفق عليها بين الطرفين، يعتد بالمصطلح الوارد في هذه الاتفاقية. وفي حالة وجود تعارض بين المصطلح المترجم في مستند أو هذه الاتفاقية وما يعادله باللغة الإنجليزية، يعتد بالمصطلح المقابل الإنجليزي.

1.5 تم دمج الأحكام الخاصة بالدول المنصوص عليها في الملحق 1 بموجب هذه الشروط والأحكام. وفي حالة وجود تعارض بين شرط وارد في أمر الشراء، والأحكام الخاصة بالبلد وهذه الشروط والأحكام، يعتد بالمصطلح الوارد في المستند المذكور أولاً.

2. تكوين الاتفاقية والتعديلات الطارئة عليها وإنهاؤها

- 2.1 تُطبق هذه الشروط والأحكام على جميع أوامر الشراء، وأية مصطلحات إضافية أو مختلفة يقترحها المورد (بما يشمل أية شروط وأحكام عامة للبيع من قبل المورد) يسعى المورد إلى فرضها أو دمجها على نحو مرفوض صراحة، بصرف النظر عن إشارة المورد إلى هذه الشروط في طلب خاص بعرض الأسعار أو المراسلات الأخرى الموجهة إلى ويفن أو خلاف ذلك، ولا تكون ملزمة لويفن ما لم يقبلها ممثل ويفن المفوض صراحةً كتابيًا بجانب الإشارة إلى هذه الشروط.
- 2.2 لا تكون الطلبات الخاصة بعروض الأسعار ملزمة لويفن ولكنها تشكل دعوة لإصدار عرض الأسعار. وتكون عروض الأسعار صالحة لمدة لا تقل عن 30 يومًا تقويمياً. ولا تعوض ويفن أية تكاليف مرتبطة بإصدار عرض أسعار.
- 2.3 في حالة وجود أخطاء واضحة أو أجزاء غير مكتملة أو تناقض في عرض الأسعار أو أمر الشراء، يجب على المورد إبلاغ ويفن وفقًا لذلك قبل البدء في التنفيذ أو التوريد. ويتحمل المورد مسؤولية العواقب التي تنجم عن عدم الوفاء بهذا الأمر على حسابه ومسؤوليته بشكل كامل.
- 2.4 لا تكون ويفن ملزمة بإبرام اتفاقية مع الطرف الذي يقدم أقل عرض أسعار. علاوة على ذلك، لا يُطلب من ويفن تقديم معلومات بشأن ما إذا كانت قد أبرمت اتفاقية مع أطراف أخرى غير المورد أم لا. وفي حال عدم إبرام أية اتفاقية، يجب إعادة جميع المعلومات التي قدمتها ويفن إلى المورد إلى ويفن مجانًا إذا طلبت ذلك، وتعتبر أي معلومات مقدمة معلومات سرية بموجب هذه الشروط والأحكام.
- 2.5 تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ فقط إذا قبلت ويفن أي عرض أسعار أو أمر شراء من خلال تأكيد ذلك كتابيًا.

3. الضمانات

- 3.1 يجب أن يمتثل الأداء الذي يقدمه المورد لكل من:
- (a) الوصف و/أو المواصفات وفقاً للاتفاقية.
 - (b) التوقعات المعقولة التي قد تتبناها ويفن بشأن (من بين أمور أخرى) الخصائص والجودة و/أو الموثوقية وفقاً (من بين أمور أخرى) للوائح ومتطلبات التصنيع الجيد وهذه الشروط والأحكام والاتفاقية والوصف (الأوصاف) الواردة في العرض أو عرض الأسعار ذي الصلة.
 - (c) المتطلبات والتصنيع المطبق على القطاع ذي الصلة.
 - (d) الجدول الزمني و/أو جدول التنفيذ الصادر أو (ضمنياً) المعتمد من قبل ويفن.
 - (e) متطلبات ضرورة ملاءمة الأشخاص الذين يعينهم لواجباتهم.
 - (f) متطلبات تضمين تكاليف (الحصول على) التصاريح المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية.
 - (g) متطلبات تضمين تكاليف الرسومات والأنشطة التحضيرية الأخرى و/أو أنشطة التطوير التي تُنفذ وفقاً للاتفاقية.

3.2 لا يجوز للمورد إبرام اتفاقيات مباشرة مع عميل (عملاء) (زبائن) ويفن الذين تشتري لهم المنتجات بموجب الاتفاقية.

3.3 يلتزم المورد بأحدث إصدار من مدونة قواعد السلوك الخاصة بموردي ويفن التي تُنشر على الموقع الإلكتروني www.wavin.com. وتُرسَل ويفن نسخة بناءً على طلب المورد.

4. مواعيد التسليم

4.1 تكون مواعيد التسليم المتفق عليها فيما يتعلق (بجوانب) الأداء التي يتعين على المورد تسليمها ملزمة. وإذا تم تجاوز أوقات التسليم هذه، فيقع المورد في حالة تقصير تلقائياً بموجب الاتفاقية دون أن يتطلب الأمر إشعاراً بالتقصير لهذا الغرض.

4.2 لكل يوم تقويمي تم فيه تجاوز أوقات التسليم المذكورة أعلاه، يدفع المورد لويفن مبلغاً بنسبة 0.5% من إجمالي المبلغ المتفق عليه بحد أقصى 10%، يكون تقديراً مسبقاً فعلياً للخسائر التي تكبدتها ويفن.

4.3 يلتزم المورد دائماً بأن يقدم لويفن في حينه، وفي جميع الحالات في غضون 24 ساعة بعد أن يصبح على علم بذلك أو يتوقعه بشكل معقول، إشعاراً كتابياً شاملاً بإخفاقه الوشيك في الوفاء بوقت التسليم. ويتطلب تنفيذ الاتفاقية في عمليات التسليم الجزئية موافقة كتابية مسبقة من ويفن. وفي حال طلب ويفن ذلك، يلتزم المورد بتقديم جدول إنتاج أو تنفيذ مكتوب و/أو التعاون في رصد التقدم المحرز.

5. التعديلات، اختلافات العقود

5.1 يحق لويفن تعديل نطاق وطبيعة الأداء الذي يتم تقديمه في الوقت المناسب. ويجب على المورد الإبلاغ عن التعديلات اللازمة لتحقيق هذه الغاية في الوقت المناسب، وفي جميع الحالات في غضون ثمانية أيام تقويمية من إرسال الطلب إلى ويفن كتابياً. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد المورد بتنفيذ التعديلات التي تطلبها ويفن دون تأخير، على سبيل المثال: في الرسومات والنماذج والتعليمات والمواصفات والأنشطة.

5.2 إذا أثر التعديل المشار إليه في الفقرة 1، من وجهة نظر المورد، في السعر المتفق عليه وتنفيذ الاتفاقية و/أو أوقات التسليم، فعلى المورد، قبل إجراء التعديل، إبلاغ ويفن بذلك كتابياً في أقرب وقت ممكن، ولكن في جميع الحالات في غضون ثمانية أيام تقويمية من الطلب لتحقيق هذه الغاية أو قبل ذلك بكثير على النحو الذي تذكره ويفن صراحةً وفق فترة الاستجابة الواردة في طلب التعديل هذا. وإذا لم تقبل ويفن هذه التأثيرات المُجرأة على السعر وتنفيذ الاتفاقية و/أو أوقات التسليم التي أبلغ عنها المورد، فإنه يحق لها إلغاء التعديل. وإذا كان التعديل الذي طلبته ويفن مطلوباً لغرض امتثالها للقوانين المطبقة ولم تقبل التأثيرات المُجرأة على السعر وتنفيذ الاتفاقية و/أو وقت التسليم، فإنه يجوز لها إنهاء الاتفاقية. ولا يخول إنهاء الاتفاقية بموجب هذه الفقرة أي طرف بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر.

5.3 إذا لم يبلغ المورد عن أي تأثيرات على النحو المشار إليه في الفقرة 2 ضمن الأطر الزمنية المشار إليها، فيشير ذلك إلى موافقة المورد على التعديل (التعديلات) المطلوبة وينتهي حقه في أي تعويض أو تغييرات أخرى في هذا الصدد. وفي حالة تخفيض الأسعار بسبب التعديل (التعديلات) المطلوبة، يحق لويفن التخفيض النسبي للسعر.

6. السعر

6.1 يكون السعر المتفق عليه ثابتاً وملزماً. ولا يجوز زيادة السعر نتيجة التغييرات الطارئة على الظروف والعوامل التي لا تُعزى إلى ويفن، مثل: أسعار الصرف وارتفاع أسعار الطاقة وأسعار الشحن ورسوم الاستيراد أو التصدير ورسوم الإنتاج والرسوم والضرائب الأخرى وأسعار المواد الخام أو المنتجات شبه المصنعة والأجور والخدمات الأخرى المستحقة على المورد لأطراف أخرى.

6.2 ما لم يثبت المورد خلاف ذلك، يعتبر السعر أيضاً شاملاً ما يلي:

- (a) رسوم الاستيراد ورسوم الإنتاج والرسوم على التحسينات والضرائب (باستثناء ضريبة القيمة المضافة).
- (b) الرسوم والرسوم المفروضة على التحسينات أو التكاليف المتكبدة عند التقدم بطلب للحصول على التصاريح المطلوبة للأداء.
- (c) رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية والصناعية، ويدخل في ذلك أي برامج.
- (d) جميع التكاليف المتعلقة بتقديم الأداء المتفق عليه أو الناشئة عنه.
- (e) تكاليف التعبئة والنقل والتخزين والتأمين والأقساط والتركييب والتشغيل في الموقع. وينطبق ذلك أيضاً على السلع التي توفرها ويفن في تنفيذ الاتفاقية.
- (f) جميع التكاليف الأخرى التي يتحملها المورد بموجب الاتفاقية.
- (g) جميع الأمور اللازمة لتنفيذ شروط الاتفاقية على نحو مناسب، مع مراعاة المعايير واللوائح المطبقة ومتطلبات التصنيع الجيد، حتى في حال عدم ذكرها صراحةً في الاتفاقية.

7. إصدار الفواتير والدفع

7.1 يجوز للمورد عدم إصدار فاتورة بالمبالغ المستحقة لويفن في أي وقت سابق من تاريخ تقديم الأداء أو التاريخ الذي تم فيه قبول ويفن للداء. وفي حال تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل وصحيح، تدفع ويفن مبلغ الفاتورة في غضون 60 يوماً من استلام الفاتورة والموافقة عليها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً بين الطرفين. ولا يعد الدفع قبلاً للداء الذي جرى تقديمه ولا يعفي المورد من أي التزام تجاه ويفن. وتقبل ويفن الفواتير التي تحتوي على رقم أمر الشراء فقط.

- 7.2 إذا لم يتم تقديم المعلومات التي يجب على المورد تقديمها (بشكل دوري) إلى ويفن لتنفيذ الاتفاقية و/أو الضمان المتفق عليه، أو لم يتم استلامها على النحو الصحيح، فإنه يجوز لويفن تعليق دفع الفواتير. وينطبق الشيء ذاته في حال عدم توفر المستندات المشار إليها في الفقرة 6 أو عدم التوقيع عليها.
- 7.3 يحق لويفن تعويض المبالغ المستحقة عليها مقابل المبالغ التي يمكنها المطالبة بها من المورد. ولا يحق للمورد تعويض المبالغ المستحقة عليه مقابل المبالغ التي يمكنه المطالبة بها من ويفن.
- 7.4 لا تُقبل أي فواتير تتلقاها ويفن بعد أكثر من ستة أشهر من تسليم المنتجات أو التاريخ الذي قبلت فيه ويفن الأداء. ويسقط حق المورد في سداد هذه الفواتير بمجرد انتهاء تلك الفترة.
- 7.5 إذا كانت لدى ويفن أسباب وجيهة للإشارة إلى عدم قدرة المورد على الوفاء بما يكفي لتقديم الأداء المتفق عليه بالكامل، فإنه يحق لويفن تعليق الدفع حتى يتم تنفيذ الاتفاقية بالكامل أو حتى يقدم الطرف القادر على السداد ضمانًا كافيًا للائتمان، الذي يكون حصرًا وفقًا لتقدير ويفن.
- 7.6 في حال تقديم الفواتير المؤرخة والمرقمة، يذكر المورد في جميع الأحوال التفاصيل التالية بطريقة واضحة ومنظمة. في حالة عدم توفر هذه التفاصيل، يتم تعليق أي التزام بالدفع من جانب ويفن حتى يتم ذكر هذه المعلومات بشكل صحيح:
- رقم عقد ويفن (رقم الشراء) ورقم عقد المورد المرتبط بالاتفاقية.
 - اسم المورد وعنوانه ومكان إقامته أو عمله.
 - الفترة والأداء الذي يتم تقديمه فيما يتعلق بالفاتورة.
 - الإشارة إلى "آلية الاحتساب العكسي لضريبة القيمة المضافة" في حال انطباق ذلك على الاتفاقية. يُطبق الأمر ذاته على مبلغ ضريبة القيمة المضافة.
 - التفاصيل المصرفية الكاملة للمورد.
 - تكاليف الأجر، إن وجدت.
 - مذكرة التأكيد و/أو الأوراق التي تحتوي على الجداول الزمنية الموقعة من ويفن.
 - رقم التسجيل في الغرفة التجارية للمورد ورقم ضريبة القيمة المضافة.
- 7.7 في حال استحقاق المورد أي فوائد من جانب ويفن، تكون هذه الفائدة بسيطة وتساوي معدل سعر الفائدة بين البنوك باليورو لمدة ستة أشهر الذي تمت زيادته برسوم إضافية قدرها 100 نقطة أساس. ويعتمد ذلك على سعر الشهر المطبق في تاريخ استحقاق الفاتورة. ولا يتم دفع أي فائدة مركبة.
- 7.8 إذا تجاوزت ويفن فترة السداد أو تخلفت عن دفع الفاتورة، فلا يحق للمورد إنهاء الأداء المتفق عليه أو تعليقه.
- 8. واجب الإفصاح وعمليات الفحص والاعتماد والموافقة**
- 8.1 يتعين على المورد إبلاغ ويفن على الفور كتابيًا بأي ظرف قد يؤثر في الاتفاقية أو يمنع تنفيذ أحكامها. ويحق لويفن، وفقًا لتقديرها المعقول وعلى نفقة المورد، اتخاذ التدابير اللازمة والمعقولة و/أو المطالبة بتعديل الاتفاقية من أجل منع المساوئ أو الضرر الناتج عن ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجوز لويفن استنادًا إلى هذه الأسس إنهاء الاتفاقية. وينطبق ما سبق أيضًا إذا اشتبهت ويفن في وجود مثل هذا الظرف لأسباب معقولة أخرى.
- 8.2 يحق لويفن ولا يكون واجبًا عليها التحقق من الطريقة التي ينفذ بها المورد أحكام الاتفاقية. وتحققًا لهذه الغاية، قد تتخذ ويفن جميع التدابير المعقولة التي تراها ضرورية، مثل فحص المواقع التي يتم فيها تنفيذ الأداء كليًا أو جزئيًا (سواء كان مصحوبًا بخبراء أم لا) وفحص حسابات المورد أو تدقيقها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.
- 9. الإخفاق الجوهري**
- 9.1 كل إخفاق جوهري في الوفاء (في الوقت المناسب) بالتزامات المورد يمنح ويفن الحق في إنهاء الاتفاقية وفقًا للبند 12.2.
- 10. ضمانات التعويضات و ضمان المنتج**
- 10.1 يتم تصحيح أي أداء خطأ على الفور على نفقة المورد، أو يلتزم المورد بتنفيذه مرة أخرى خاليًا من العيوب، دون المساس بحق ويفن في المطالبة بالأضرار والتعويضات الأخرى بموجب القانون المطبق. وفي حالة عدم وفاء المورد (في الوقت المناسب) بالتزاماته لتصحيح هذا الأداء المعيب، يحق لويفن إسناد هذا الأداء إلى مورد آخر على حساب المورد وتكاليفه. وإذا كانت المنتجات الموردة أو نتيجة الخدمات أو الأعمال المقدمة مفقودة كليًا أو جزئيًا أو بدت غير مناسبة للغرض المخصص لها خلال المهلة القانونية، فإن ذلك نتيجة عدم تنفيذ أحكام الاتفاقية، ما لم يثبت المورد خلاف ذلك.
- 10.2 يظل أي ضمان متفق عليه ساريًا دون تقييد أي حق من حقوق ويفن بموجب القانون في حال عدم تنفيذ أحكام الاتفاقية. وإذا لم ينفذ المورد أحكام الاتفاقية، فإنه يحق لويفن، في الحالات الطارئة، على سبيل المثال عند عدم تأجيل إصلاح الخطأ بشكل معقول، أو في الحالات التي يجب فيها الافتراض بشكل معقول عدم قدرة المورد على الترتيب لإجراء الإصلاح أو استبداله، أو عدم قدرته على القيام بذلك بشكل صحيح أو في الوقت المناسب، إجراء الإصلاح أو التنفيذ الصحيح أو الترتيب للقيام به على نفقة المورد. وعندما يكون الأمر طارئًا، يعود الأمر حصريًا لتقدير ويفن المعقول. وفي مثل هذه الحالة الطارئة، لا يلزم إرسال أي إشعار بالتقصير ويعتبر المورد في حالة تقصير بموجب أعمال القانون وحده. وإذا بدا الأمر غير طارئ فيما بعد، فإن يؤثر ذلك في تنفيذ هذا الحكم.
- 10.3 يتم ضمان خلو منتجات المورد من عيوب المواد والتصنيع لمدة 24 شهرًا من تاريخ الشحن.
- 10.4 إذا رأت ويفن حاجتها بشكل معقول إلى اتخاذ إجراء لمنع وقوع مزيد من الأضرار (على سبيل المثال تنفيذ استدعاء منتج)، فإنه يحق لها الحصول على تعويض من المورد عن جميع التكاليف المرتبطة.
- 11. إيفاف تنفيذ أحكام الاتفاقية**
- 11.1 يحق لويفن إلزام المورد بإيفاف تنفيذ أحكام الاتفاقية لأسباب تتعلق بتقدير ويفن المعقول الخاص والمدة التي تحددها ويفن. وتتمدد ويفن التكاليف الفعلية المباشرة والمعقولة التي يتكبدها المورد بشكل واضح نتيجة لذلك، ما لم يكن هذا الإيفاف بسبب المورد. ولن يتم دفع مقابل أي أضرار أو تعويضات أخرى للمورد.
- 11.2 يلتزم المورد بالحفاظ على التكاليف الناشئة عن هذا الإيفاف عند الحد الأدنى من خلال اتخاذ التدابير الفعالة المناسبة.

12. إنهاء الاتفاقية

- 12.1 مع عدم الإخلال بالأحكام الأخرى المتعلقة بالإلغاء (المبكر)، يجوز لوفين إنهاء الاتفاقية على الفور في الحالات التالية:
- (a) إذا قدم المورد، أو الطرف الذي ضمن التزامات المورد أو قدم ضمانًا، طلبًا لإجراء وقف مؤقت. وينطبق الأمر ذاته إذا جرى إعلان إعسار المورد أو إنهاء عمله طواعية أو تلقائيًا، أو التوقف عن مزاولة الأنشطة التجارية الكبيرة أو الإقرار بإنهاء أعماله، أو تقديم عريضة تصفية أو التقدم بطلب للوقف.
- (b) في حال وجود تغييرات في المساهمين المباشرين أو غير المباشرين للمورد، بقدر ما تنطوي، في رأي وفين المعقول، على وقوع المخاطر بشكل متزايد على وفين.
- (c) في حال تعليق التعامل مع المورد أو في حال كانت أصول المورد مهددة بالمصادرة أو غيرها من الإجراءات القضائية.
- (d) في حالة تورط المورد في أي أنشطة احتيالية أو مضللة و/أو غير قانونية.
- (e) إذا كانت لدى وفين أسباب مشروعة للاعتقاد بأن المورد يؤثر سلبيًا في السمعة أو الاسم الجيد أو الصيت الحسن لمنتجاتها.
- في هذه الحالات، لا يلزم تقديم إشعار بالتقصير ويعتبر المورد في حالة تقصير بموجب أعمال القانون وحده.
- 12.2 دون الإخلال بالأحكام الأخرى المتعلقة بالإلغاء (المبكر)، يجوز لوفين إنهاء الاتفاقية على الفور إذا جرى ضبط المورد في حالة انتهاك عدم تداركه له في غضون 30 يومًا بعد تلقي إشعار تقصير يطالبه بتعويض الانتهاك، ما لم يكن غير قادر على تدارك الانتهاك (يجوز لوفين في هذه الحالة إنهاء الاتفاقية على الفور وبدون فترة تعويض).
- 12.3 يحق لوفين، بالإضافة إلى الحالات التي قد يُجرى ذكرها على وجه الخصوص في هذه الاتفاقية، إنهاء الاتفاقية قبل الأوان في أي وقت دون تحديد أسباب الإنهاء مع الأخذ في الاعتبار فترة إشعار مدتها ثلاثة (3) أشهر.

13. حقوق الملكية الفكرية

- 13.1 تُمنح لوفين حصرًا حقوق الملكية الفكرية المطورة بموجب أو فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية من قبل المورد، بما في ذلك - عند الاقتضاء - حقوق براءات الاختراع والحقوق في البرامج. ويتنازل المورد بموجب ذلك عن حقوق الملكية الفكرية هذه وينقلها مسبقًا إلى وفين، دون استحقاق أي تعويض إضافي عن هذا التنازل والنقل.
- 13.2 يضمن المورد عدم انتهاك المنتجات والخدمات المقررة توفيرها لحقوق الملكية الفكرية أو أي حق آخر لأطراف خارجية. ويلتزم المورد بتعويض وفين ضد جميع مطالبات الأطراف الخارجية التي تستند إلى أي انتهاك (مزعوم) لهذه الحقوق ويتم تعويض وفين عن جميع الأضرار التي لحقت بها نتيجة لذلك وتكاليف إقامة دفاع ضد هذه المطالبة.
- 13.3 إذا كان التنازل والنقل المشار إليهما في الفقرة 1 غير ممكن، فعلى المورد منح وفين ترخيصًا عالميًا وحصريًا ودائمًا وقابلًا للتنازل وخاليًا من حقوق الملكية ومدفوعًا بالكامل وغير قابل للإلغاء مع حق الترخيص من الباطن (من خلال عدة مستويات للمرخص لهم من الباطن) فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية هذه فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات التي يوفرها المورد. وتُعتبر رسوم هذا الترخيص مدرجة في السعر المتفق عليه. ويجوز لوفين إدخال الترخيص في السجلات المناسبة أو الترتيب للقيام بذلك، ويتعاون المورد فيها على النحو المطلوب. وإذا طلبت وفين صكًا أو مستندًا أو مساعدة أخرى لنقل حقوق الملكية الفكرية على النحو المشار إليه في الفقرة 1 أو منح ترخيص على النحو المشار إليه في هذه الفقرة، فعلى المورد التعاون دون تحفظ.
- 13.4 يبلغ المورد وفين على الفور إذا كانت الأطراف الخارجية (على وشك) انتهاك حقوق الملكية الفكرية لوفين.

14. السرية وحماية البيانات

- 14.1 يمثل كل طرف لجميع قوانين حماية البيانات المطبقة. وما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فلا يقوم المورد أو المقاولون من الباطن بمعالجة المعلومات المتعلقة بأي أشخاص طبيعيين محددين أو يمكن التعرف عليهم لصالح وفين أو نيابة عنها.

15. السرية

- 15.1 "المعلومات السرية" تعني شروط الاتفاقية وجميع المعلومات غير العامة أو البيانات الفنية أو المعرفة بأي شكل و/أو مواد (بما في ذلك العينات) المتعلقة بالأعمال و/أو المنتجات و/أو الخدمات و/أو أنشطة وفين و/أو الشركات التابعة لها التي جرى الكشف عنها أو توفيرها للمورد فيما يتعلق بالاتفاقية، سواء شفهيًا أو كتابيًا، إلكترونيًا أو غيره، وسواء جرى تحديدها على أنها خاصة أو سرية أم لا، وأي معلومات مستمدة من المعلومات السرية؛ شريطة ألا تتضمن المعلومات السرية المعلومات (1) المعروفة للمورد في وقت الكشف عنها أو التي حصل عليها المورد بشكل شرعي على أساس غير سري من طرف آخر؛ أو (2) التي تصبح الآن، أو فيما بعد، من خلال عدم اتخاذ أي إجراء أو إخفاق في التصرف من جانب المورد، والمعروف بشكل عام للجمهور؛ أو (3) التي طورها المورد بشكل مستقل دون الاعتماد على المعلومات السرية، في كل حالة على النحو الموضح في الأدلة الوثائقية الحديثة. ولا يجوز للمورد استخدام المعلومات السرية إلا لغرض ممارسة حقوقه أو تنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية ("الغرض"). ولا يجوز للمورد الإفصاح عن المعلومات السرية لأي طرف آخر باستثناء موظفيه ووكلائه الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات للغرض المخصصة له والذين يلتزمون بالتزامات عدم الإفصاح المكتوبة على الأقل بنفس درجة صرامة تلك الواردة في الاتفاقية. ولا يجوز للمورد إجراء هندسة عكسية لأي معلومات سرية، ويدخل في ذلك أي عينات، دون الحصول على إذن وفين. ويتخذ المورد إجراءات وقائية معقولة وحكيمة لمنع استخدام المعلومات السرية أو الكشف عنها بما ينتهك هذه الاتفاقية. ويتحمل المورد المسؤولية عن التزامات موظفيه ووكلائه بموجب الاتفاقية كما تقع على عاتقه مسؤولية الأضرار الناشئة عن أي انتهاك لهذه الاتفاقية من قبل موظفيه ووكلائه، بما يشكل انتهاكًا لهذه الاتفاقية إذا ارتكبها المورد مباشرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاستخدام غير المصرح به للمعلومات السرية. ويعيد المورد بناءً على طلب وفين جميع نسخ أي من هذه المعلومات السرية على الفور، سواء كانت مكتوبة أو إلكترونية أو بأي شكل آخر، أو يقوم بحذف المعلومات السرية وإتلافها بطريقة آمنة. وعلى الرغم مما سبق، فإنه يجوز للمورد الاحتفاظ بنسخة واحدة من المعلومات السرية لأغراض إدارة السجلات، أو نسخ في أنظمة الأرشيف الاحتياطية على مستوى المؤسسة. وبصرف النظر عن إتلاف المعلومات السرية أو الاحتفاظ بها، يواصل المورد الالتزام بالتزامات السرية بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة مطالبة المورد بالكشف عن أي معلومات سرية بأمر من محكمة أو أي وكالة حكومية، بموجب القانون أو اللائحة أو أي إجراء قضائي أو إداري، يقوم المورد بنا يلي: (أ) تقديم إشعار كتابي مسبق بهذا الكشف إلى وفين، إذا كان مسموحًا بذلك قانونًا؛ و(ب) التعاون بشكل معقول مع وفين، بناءً على طلب وفين وعلى نفقتها الخاصة، للتصدي لهذا الكشف أو تقييده أو للحصول على أمر وقائي؛ و(ج) في حالة عدم وجود أمر وقائي أو أي وسيلة انتصاف أخرى، يتم الإفصاح فقط عن ذلك الجزء من المعلومات السرية المطلوب قانونًا للكشف عنه في رأي المحامي والتأكد على التأكيد على التعامل مع المعلومات التي تم الكشف عنها بسرية. وعقب الإنهاء، تظل التزامات المورد بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمعلومات السرية سارية ونافاذة تمامًا على النحو التالي: (1) في حالة وجود أي معلومات سرية تشكل سرًا تجاريًا بالمعنى المقصود في القانون المطبق، طالما ظلت هذه المعلومات سرًا تجاريًا؛ أو (2) في حالة وجود أي معلومات أو مواد سرية أخرى، لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ الكشف عنها. ويحق لوفين الحصول على تعويض بأمر قضائي عن أي انتهاك أو تهديد بانتهاك هذا الحكم دون الحاجة إلى نشر السندات أو إثبات الأضرار.

16. القوة القاهرة

- 16.1 لا يتحمل أي من الطرفين المسؤولية تجاه الطرف الآخر، ولا يعتبر في حالة انتهاك أو تقصير بشأن التزاماته بموجب الاتفاقية، إلى الحد الذي يتم فيه تأجيل أو منع أداء هذه الالتزامات، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأسباب خارجة عن السيطرة المعقولة للطرف المتضرر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) الكوارث الطبيعية أو

البشرية وحوادث القدر والحرائق والظروف الجوية القاسية والزلازل والإضرابات أو غيرها من اضطرابات العمل والفيضانات والمخاطر الجسيمة للاختطاف والحروب (المعلنة أو غير المعلنة) والكوارث الإقليمية أو الوطنية أو الدولية والاضطرابات المدنية أو الشعب (يُعرف كل ما سبق باسم "القوة القاهرة")؛ و(ب) في حالة إجراءات المورد أو إغفالاته تجاه ويفن، ومن ذلك عدم تزويد ويفن في الوقت المناسب بأي وسائل للوصول والمعلومات والأدوات والمواد ومنها المواد الخام والموافقات اللازمة للسماح لويفن بأداء الأنشطة المطلوبة في وقتها الملائم، والتي تعد أمورًا تشكل ظروفًا قاهرة لصالح ويفن. ويخطر الطرف المتضرر الطرف الآخر على الفور في حالة حدوث تأخير بموجب هذا البند. ويتم تمديد مواعيد التسليم أو الأداء لفترة مساوية للوقت الضائع بسبب هذا التأخير، بالإضافة إلى الوقت الإضافي الذي قد يكون ضروريًا بشكل معقول لمعالجة تأثير هذا التأخير. كما يقر المورد ويعترف بأن خبراته و/أو قدراته على هذا النحو، تقي بالتزاماته حتى في حالات القوة القاهرة إلى أقصى حد ممكن وعلى النحو المسموح به بموجب القانون المطبق.

16.2 إذا امتد التأخير الناشئ عن الظروف المنصوص عليها في هذا البند لأكثر من 30 (ثلاثين) يومًا ولم يتفق الطرفان على أساس منقح على استئناف العمل، فعندئذٍ يجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية (باستثناء الحالات التي يكون فيها هذا التأخير ناتجًا عن المورد، التي تنجم عن ويفن فقط)، بناءً على إشعار كتابي مدته عشرة (10) أيام.

17. النقل والأطراف الخارجية

17.1 لا يحق للمورد نقل تنفيذ الاتفاقية أو إسنادها أو تكليف أية أطراف خارجية بها إما كليًا أو جزئيًا دون الحصول على موافقة مسبقة من ويفن، التي لا يجوز حجبتها لأسباب غير معقولة.

17.2 يتحمل المورد المسؤولية كاملة عن أي أداء من قبل أطراف خارجية في تنفيذ الاتفاقية، كما لو كان هذا الأداء هو أداء المورد نفسه. ويضمن المورد التزام الموردين (الفرعيين) والأطراف الخارجية بالاتفاقية وهذه الشروط والأحكام وجميع اللوائح والأحكام الأخرى التي تعلن ويفن عن أنها مطبقة.

18. المسؤولية وحدودها

18.1 يتحمل المورد المسؤولية عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر ناتج عن عدم الأداء أو الأداء المتأخر أو الأداء غير السليم للاتفاقية أو عن أي انتهاك بشأن أي التزام تعاقدي أو غير تعاقدي تجاه ويفن أو أطراف خارجية. ولغرض هذا البند، تشمل الأطراف الخارجية أيضًا موظفي ويفن، والأطراف الخارجية المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل ويفن أو موظفيها.

18.2 لا يُعفي الفحص أو الشراء أو الدفع من قبل شركة ويفن أو نيابة عنها المورد من أي التزام أو مسؤولية.

18.3 **الخسائر الخاصة أو التبعية.** تكون سبل الانتصاف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية هي سبل الانتصاف الحصرية الوحيدة للمورد (ويدخل في ذلك مطالبات الأطراف الخارجية). ولا تكون ويفن مسؤولة تجاه المورد عن أي خسائر خاصة أو تبعية أو أيًا كانت طبيعتها، مثل (على سبيل المثال لا الحصر) خسائر التأخير والخسائر الخاصة بسبب توقف الأعمال أو فقدان الربح أو المدخرات أو الإيرادات وضياع الفرص وخسارة السمعة التجارية وفقدان البيانات والجزاءات أو الغرامات الواقعة، سواء أكانت تلك الخسائر ناجمة عن مسؤولية تصديرية أو ضمان أو عقد أو أي نظرية قانونية أخرى.

18.4 **المسؤولية الإجمالية.** لا تتعدى المسؤولية الإجمالية لشركة ويفن بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها بالنسبة إلى المطالبات من أي نوع (بما يشمل مطالبات الأطراف الخارجية) سواء في المسؤولية التعاقدية أو التصديرية الصارمة أو أي مسؤولية أخرى تنشأ عن تنفيذ الاتفاقية أو عدم تنفيذها أو انتهاكها، ومن ذلك أي تعويض آخر بموجب هذه الاتفاقية أو توفير أي من المنتجات أو الخدمات، والمبلغ المدفوع أو مستحق الدفع نظير المنتج أو الخدمة المحددة التي تنشأ عنها المطالبة.

18.5 **سوء السلوك المتعمد.** تنطبق الحدود والاستثناءات المذكورة في هذا البند فقط بالقدر الذي يجيزه القانون الإلزامي المعمول به ولا تنطبق في حالة سوء النية المتعمدة أو الإهمال المتعمد من جانب المورد أو إدارته.

19. التأمين

19.1 يلتزم المورد بالحصول على تأمين كافٍ والمداومة عليه على نفقته بشأن مسؤوليته بالمعنى الأوسع نطاقًا للكلمة تجاه شركة ويفن والأطراف الخارجية فيما يتعلق بالالتزامات والمخاطر التي تنشأ عن الاتفاقية. وهذه المسؤولية تشمل المسؤولية المهنية والمسؤولية عن المنتجات والمسؤولية (الصارمة) تجاه الأطراف الخارجية. وبناءً على طلب ويفن، يلتزم المورد بتقديم شهادة تأمين ودليل على دفع أقساط التأمين في غضون عشرة (10) أيام عمل.

19.2 يتعهد المورد بالتنازل عن جميع المطالبات التي تتعلق بدفع أموال التأمين إلى ويفن - على الفور بعد أن تثبت ويفن مسؤوليته - إذا طلبت ذلك.

20. القانون المعمول به وتسوية المنازعات والرقابة على الصادرات والمقاطعات الاقتصادية

20.1 تُحكم هذه الاتفاقية وتُفسر وفقًا للقوانين المعمول بها في الولاية القضائية التي تأسس فيها كيان شركة ويفن، باستثناء أي حالة لتضارب القواعد القانونية. ويقر الطرفان ويوافقان صراحةً على استبعاد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (التي يُشار إليها في الغالب باتفاقية فيينا للمبيعات).

20.2 تخضع أي منازعة أو مطالبة تنشأ عن هذه الاتفاقية أو تتعلق بها أو موضوعها أو صياغتها (ومن ذلك - المنازعات أو الدعاوى غير التعاقدية) للولاية الحصرية للمحاكم المختصة في الولاية القضائية والمنطقة التي تأسست فيها شركة ويفن التي أبرمت هذه الاتفاقية ويتقدم الطرفان بما لا رجعة فيه إلى الولاية القضائية الحصرية لتلك المحاكم من أجل هذه الأغراض.

20.3 لا يوجد بهذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يحث أي طرف أو يطلب منه أن يعمل بأي طريقة كانت بما لا يتناسب مع ما هو محظور أو مُجرّم بموجب أي قوانين أو لوائح أو مراسيم معمول بها ومطبقة على ذلك الطرف وتتعلق بالرقابة على التجارة الخارجية والرقابة على الصادرات والحظر الاقتصادي أو المقاطعة الدولية من أي نوع.

20.4 يوافق المورد على الامتثال لكافة قوانين التصدير ولوائح المعمول بها، ومنها قوانين الولايات المتحدة الأمريكية وقوانين المملكة المتحدة، وذلك لضمان عدم استخدام المنتجات وقطع الغيار والتقنية أو بيعها أو الإفصاح عنها أو الإفراج عنها أو نقل ملكيتها أو إعادة تصديرها بالمخالفة لتلك القوانين واللوائح. ولا يقوم المورد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإعادة تصدير أو نقل أي عناصر أو تقنية مباحة إلى شركة ويفن بموجب هذه الاتفاقية إلى أي من: (أ) أي دولة محددة بموجب القانون المعمول به على أنها "دولة راعية للإرهاب" أيًا كان وصفها، أو (ب) أي شخص أو كيان موضوع على قائمة محظورة أو ممنوعة لدى سلطة مختصة بموجب القوانين المعمول بها، أو (ج) مستخدم نهائي متورط في أي أنشطة للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية. وإذا تم اعتبار المنتجات أو الخدمات المقرر تصديرها خارج الولايات المتحدة و/أو الاتحاد الأوروبي أو أي ولاية قضائية أخرى تشترط فيها القوانين بيانات "الاستخدام المزدوج" أو من المرجح أن يتم اعتبارها "استخدامًا

مزدوجاً"، فعلى المورد (أو يجعل المستخدم النهائي للمنتجات/الخدمات) أن يقدم إلى ويفين وعلى الفور بناءً على طلبها "بيان المستخدم النهائي" وفقاً للشروط القانونية المعمول بها. ولا تكون ويفين مسؤولة تجاه المورد عن أي تأخير ولا تُعد مخالفة للالتزاماتها في حالة عدم تقديم المورد ذلك البيان أو تأخيره في تقديمه إياه.

20.5 على الرغم من أي شرط آخر في هذه الاتفاقية، يلتزم الطرفان في كافة الأحيان بالامتثال لكافة القوانين المعمول بها عند تنفيذ هذه الاتفاقية.

ثانياً بيع المنتجات وتوريدها

إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين شركة ويفين والمورد تشمل أيضاً توريد المنتجات، فتنطبق الأحكام التالية علاوة على الأحكام آفة الذكر (شاملة البنود من 1 إلى 20). وفي حالة وجود تضارب بين الأحكام آفة الذكر والأحكام التالية، تكون الغلبة للأحكام الأخيرة بقدر ما تخص توريد المنتجات.

21. جودة المنتجات التي سيتم توريدها ووصفها

- 21.1 يجب أن تكون المنتجات التي سيتم توريدها (وعملية إنتاجها):
- (a) متوافقة مع ما هو مذكور في هذه الاتفاقية من حيث الكمية والوصف والجودة.
 - (b) مطابقة وممتثلة من كافة النواحي للمواصفات المعلنة والمطبقة والتي توضحها العينات والنماذج.
 - (c) مصحوبة بالتعليمات اللازمة لشركة ويفين أو فريق عمل ويفين لكي يمكنهما استخدام المنتجات بشكل مستقل.
 - (d) مصنوعة من مواد جديدة وسليمة وجيدة التركيب.
 - (e) مناسبة وجاهزة للغرض المقصود منها.
 - (f) مصنوعة من مكونات ومواد خام يمكن تتبع أصلها.
 - (g) مصحوبة بالمستندات اللازمة، مثل قوائم التعينة (الضمان والجودة) والشهادات والتصديقات والرسومات وكتيبات التعليمات وقوائم قطع الغيار ولوائح الصيانة.
 - (h) ممثلة من كافة النواحي لكافة المتطلبات القانونية واللوائح والتوجيهات الأوروبية المطبقة (مثل علامات CE وعلامات EMC وقواعد تسجيل وتقييم وترخيص وتقييم المواد الكيميائية REACH) من حيث تصميمها ومكوناتها وجودتها.
 - (i) تحمل النوع ورقم المسلسل ورقم الآلة وإشارة إلى بلد المنشأ في شكل علامة كافية يستخدمها المصنع أو المستورد. وإذا لم يكن هذا ممكناً، فإن تغليف التوريدات يحمل تلك العلامات.
 - (j) مصحوبة بفاثورة إلى ويفين تذكر أسماء المصنع والمستورد، وكذلك نوع المنتج ورقمه، إذا كان ذلك ينطوي على طرف غير المورد.

21.2 يضمن المورد في أي وقت في أثناء هذه الاتفاقية أن تكون جميع المواد (في حد ذاتها أو فيما يتعلق بعنصر في إعدادها أو في أجزاءها) على النحو المحدد في قواعد تسجيل المواد الكيميائية REACH وتقييمها وترخيصها وتقييمها (المشورة على الموقع www.echa.europa.eu) التي يتم تسليمها إلى شركة ويفين مسجلة مسبقاً ومرخصة من الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية ECHA في الأوقات المحددة وفقاً لقواعد تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييمها بقدر تطبيق تلك اللوائح على المنتجات التي يتم تسليمها بموجب هذه الاتفاقية. وعند طلب ذلك، على المورد تقديم دليل عليه. ويضمن المورد أن يكون استخدام ويفين للمواد المستلمة مدرجاً في أي سجل وطلب التصريح في الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية وفي مستندات السلامة وسيناريو التعرض الخاص بالمواد (في ذاتها أو عند إعدادها أو في المنتجات) التي يتم تسليمها إلى ويفين. ويضمن المورد ألا تكون المنتجات المسلمة تحتوي على مواد مثيرة للقلق الشديد على النحو المذكور في قواعد تسجيل المواد آفة الذكر وتقييمها وترخيصها وتقييمها بنسبة 0.1% في الوزن. وإذا قرر المورد إنهاء بيع مادة معينة (في حد ذاتها أو فيما يتعلق بعنصر في إعدادها أو في أجزاءها) يتم تسليمها إلى ويفين، فعلى المورد إبلاغ ويفين قبل ذلك بستة أشهر بإشعار مكتوب. وإذا قرر المورد ألا يدرج بعد ذلك مادة معينة في إعداد منتج معين تم تسليمه إلى ويفين دون إبلاغ ويفين، فإن المورد يضمن أن هذا الأمر لن يكون له تأثير في جودة إعداد المنتج أو في المنتج ذاته. ويكون المورد مسؤولاً عن كافة خسائر ويفين، ويدخل في ذلك العقوبات نتيجة عدم وفائه بالالتزامات على النحو المذكور في هذا البند رقم 21.2 وعلى المورد تعويض ويفين عن كافة مطالبات الأطراف الخارجية في هذا الصدد.

22. الفحص والاختبار

- 22.1 يحق لشركة ويفين أن تُخضع المنتجات التي يتم توريدها إليها للفحص والاختبار والمراجعة (التي يُشار إليها فيما يلي باسم "الفحص") أو الترتيب لحدوث ذلك قبل التسليم أو في أثناءه أو بعده، سواء في حضور المورد أم لا. ويتم تنفيذ الفحص بالطريقة التي تحددها ويفين.
- وإذا اكتشفت ويفين عيباً مرئياً في المنتج وأبلغت المورد بذلك العيب المرئي قبل مرور اثنين وسبعين (72) ساعة على التسليم وفي أثناء فترة الضمان السارية على النحو المذكور في البند رقم 3 ووجدت ويفين أن ذلك المنتج معيباً، فعلى المورد على سبيل التصحيح الوحيد أن يستبدل المنتج أو الجزء المعيب أو يصلحه، حسبما يختار.
- 22.2 إذا تم الاتفاق على فحص محدد بين ويفين والمورد، فإنه يجب على المورد إحضار المنتجات التي تم توريدها أو تركيبها من أجل الفحص في الموقع المتفق عليه وفي التاريخ المتفق عليه. وإذا لم يتم الاتفاق على تاريخ معين، ففي أقرب وقت عند حدوث الفحص. وإذا لم يتم الاتفاق على إجراء الفحص، فعلى الطرفين أن يقررا بالتشاور المشترك على كيفية تنفيذ الفحص وفق إجراء مقبول بشكل عام. ومن ثم، يجب أن يكون الفحص اعتيادياً في القطاع المعني و/أو بالنسبة إلى المنتجات المعنية عند نقطة المغادرة.
- 22.3 يكون الفحص قد تم بنجاح إذا استلم المورد رسالة خطية بهذا الأمر من ويفين، ذكر فيها قائمة بالعيوب الصغيرة التي لا تشكل عتبة في استخدام المنتجات في العمليات بالكامل. ويلتزم المورد بتصحيح العيوب الصغيرة دون أي تكلفة في غضون خمسة أيام عمل من استلام الرسالة آفة الذكر، وإذا كان هذا التصحيح غير ممكن لسبب ما، فيكون بعد ذلك التاريخ بأسرع ما يمكن.
- 22.4 إذا تم رفض المنتجات بالكامل أو بشكل جزئي بعد الفحص، فعلى شركة ويفين إبلاغ المورد بذلك خطياً مع توضيح سبب ذلك الرفض.
- 22.5 إذا ظهر أن المنتجات، بصرف النظر عن نتائج الفحص، لا تتمثل لشروط الضمان أو المواصفات بموجب هذه الاتفاقية والمعايير الأخرى المطبقة، فعلى المورد إصلاح أو تبديل تلك المنتجات المطلوبة على نفقته الخاصة وبالشكل الذي ترغب فيه ويفين في غضون خمسة أيام عمل من استلام الطلب. وبعد ذلك الحين، تكون المنتجات مرة أخرى خاضعة للفحص بموجب أحكام هذا البند رقم 22. ويتحمل المورد كافة التكاليف المصاحبة للفحص الجديد. ولا يؤثر ما سبق على أي حق لشركة ويفين، مثل الحق في إنهاء هذه الاتفاقية أو المطالبة بالتعويض وفقاً للقانون.
- 22.6 إذا لم يجمع المورد المنتجات المرفوضة في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ الإشعار الخطي الذي أرسلته شركة ويفين إلى المورد، فإنه يكون لويفين الحق في إعادة المنتجات المرفوضة إلى المورد على حساب الأخير وبحق لها استرداد أي مبالغ قد دفعتها بالفعل في غضون 14 يوماً.
23. النقل والتعبئة والتخزين والتركيب
- 23.1 ما لم يتم ذكر ذلك كتابةً في أمر الشراء، يتم تسليم المنتجات مع تسديد الرسوم إلى الموقع الذي تحدده شركة ويفين.

- 23.2 يلتزم المورد بتوفير تعبئة مناسبة وسلامة ونقل مناسب وفقاً لكافة اللوائح المعمول بها. ويتحمل المورد كافة تكاليف التعبئة والنقل والتخزين والتأمين والتركيب فيما يتعلق بالمنتجات، ومعها الأدوات التي تنتجها ويفن. ويكون التلف الذي يحدث في أثناء الشحن والنقل والتفريغ على نفقة المورد، حتى وإن اكتشف التلف في وقت لاحق. ويكون المورد مسؤولاً عن إزالة أو معالجة مواد التعبئة والفانورات والنفايات والمواد الزائدة على نفقته الخاصة بالقدر الذي ينتج عنه هذا الأمر من توريد المنتجات أو تنفيذ أعمال تقع ضمن هذه الاتفاقية. وفي أثناء القيام بذلك، يلتزم المورد بمراعاة القوانين واللوائح المعمول بها في ذلك الوقت.
- 23.3 يلتزم المورد بالاحتفاظ بمخزون من قطع الغيار للأجزاء التي تم توريدها في أثناء العمر الافتراضي المعتاد لهذه الأدوات، وعلى كل حال في أثناء فترة لا تقل عن عشر سنوات بعد توريد المنتجات المعنية التي يتم بيعها وتسليمها بناءً على شروط مماثلة.
- 23.4 يُفهم تاريخ التسليم على أنه يعني اليوم الذي يقدم فيه المورد المنتجات للمرة الأولى للتسليم أو للوفاء بالاتفاقية إلى ويفن على عنوان التسليم المتفق عليه.
- 23.5 إذا طلبت ويفن من المورد تأجيل التسليم، فعلى المورد تخزين وتأمين المنتجات التي سيتم توريدها وتعبئتها بشكل مناسب وتمييزها بشكل واضح على أنها مخصصة لشركة ويفن، ويكون المورد بموجب ذلك مستحقاً للحصول على التكاليف المعقولة عن هذا الطلب.
- 24. نقل الملكية والمخاطر**
- 24.1 تنتقل ملكية المنتجات إلى شركة ويفن وفق أحكام البند رقم 23. وفي حالة قيام ويفن بالدفع قبل الاستلام، تنتقل ملكية المنتجات، حسب نسبة المبلغ المدفوع، إلى ويفن في لحظة الدفع. وفي تلك الحالة، يجب على المورد ضمان أن المنتجات محددة ومحفوظة بشكل محدد بقدر الإمكان وعلى المورد اعتبار أنه أمين عليها لصالح ويفن. ولا يكون هناك أي استثناء للملكية أو أي فائدة ضمان أخرى للمورد بعد التسليم إلى ويفن.
- 24.2 تنتقل مخاطر خسارة أو تلف المنتجات إلى ويفن في اللحظة التي يتم فيها التسليم الفعلي ونقل الملكية إلى ويفن وفقاً لهذه الاتفاقية. وإذا تم الاتفاق على تركيب المنتجات، فإن المورد يتحمل كافة المخاطر التي تتعلق بالمنتجات حتى يتم تركيب تلك المنتجات وقبولها أو تشغيلها من جانب ويفن، بصرف النظر عما إذا كانت ويفن لها الملكية الكاملة لهذه المنتجات أم لا.
- 24.3 إذا أتاحت ويفن أدوات للمورد من أجل تنفيذ الاتفاقية (منها المواد الخام والمنتجات شبه الجاهزة والمواد والمكونات والنماذج والمواصفات والرسومات والبرامج ونواقل المعلومات)، فإن هذه الأدوات تظل ملكاً لشركة ويفن. وبناءً على موافقة خطية من شركة ويفن، فإن على المورد الإحجام عن التصرف أو عدم التصرف بالطريقة التي تجعل ويفن تخسر ملكية هذه الأدوات، سواء بسبب توصيف أو ضم أو اضطراب الملكية أو بأي طريقة أخرى كانت. وعلاوة على ذلك، يضمن المورد ألا تكون هناك رهون أو ديون على تلك الأدوات مع الأطراف الخارجية. ولا يحق للمورد الإبقاء على هذه الأدوات أو تعليق إعادتها. وبعد تنفيذ الاتفاقية، يجب إعادة هذه الأدوات في حالة جيدة.
- 25. التصدير الأمريكي**
- 25.1 إذا كانت المنتجات تستخدم تقنية (أمريكية) تندرج ضمن لوائح إدارة التصدير الأمريكي و/أو قوانين الرقابة على الصادرات الأمريكية، فإن المورد يلتزم بإشعار ويفن بهذا في الوقت المناسب وفقاً للأحكام المرعية، وإلا تكون العواقب على عاتق المورد.
- ثالثاً الخدمات ومقاولة العمل**
- إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين شركة ويفن والمورد تشمل أيضاً توريد الخدمات ومقاولة العمل (العمل)، تنطبق الأحكام التالية علاوة على الأحكام آفة الذكر (شاملةً البنود من 1 إلى 25). وفي حالة وجود تضارب بين الأحكام آفة الذكر والأحكام التالية، تكون الغلبة للأحكام الأخيرة بقدر ما تخص توريد الخدمات أو العمل.
- 26. توفير البيانات**
- 26.1 يلتزم المورد بتوفير كافة المعلومات المطلوبة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المطلوبة للوفاء بالالتزامات المالية والإدارية. وإذا لم تستلم ويفن مستنداً أو أكثر من المستندات المطلوبة في غضون عشرة (10) أيام من الطلب، فإنه يحق لشركة ويفن التوقف عن سداد أي مبلغ حتى يتم التسليم أو إنهاء الاتفاقية دون أدنى مسؤولية.
- 26.2 يجب الإبلاغ عن أي تغيير في البيانات المقدمة بموجب البند رقم 26.1 على الفور إلى ويفن خطياً.
- 27. الجدول الزمني للتسليم**
- 27.1 بناءً على طلب ويفن، يلتزم المورد بتقديم جدول زمني للتسليم يوضح فيه، ضمن أمور أخرى، مواعيد البدء والانتهاء من الأجزاء المتعاقبة للخدمات والعمل وأفراد فريق العمل الذين يتم إرسالهم. وإذا تم الاتفاق على أن ويفن سترسل معدات، فيتم ذكر مواعيد إرسال تلك المعدات أيضاً في الجدول الزمني للتنفيذ. وبعد اعتماده من ويفن، يكون الجدول الزمني للتسليم جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.
- 27.2 يلتزم المورد بكتابة تقرير عن تقدم الخدمات والعمل وكافة الجوانب المتعلقة به حسبما هو متفق عليه، وفي حالة غياب ذلك الاتفاق على أساس منتظم من أجل تمكين ويفن من مراقبة التقدم بكفاءة.
- 28. أفراد عمل المورد**
- 28.1 يكون المورد مسؤولاً عن الإدارة اليومية والإشراف على تنفيذ الخدمات والعمل. ويجب أن يكون عدد المشرفين المفوضين والمختصين الذين يوفرهم المورد لهذا الغرض متوافقاً مع نطاق وطبيعة التنفيذ والمتطلبات المعقولة التي تحددها ويفن في هذا الصدد.
- 28.2 يضمن المورد أن تنفيذ العمل الذي سيجري من خلال فريقه سيتم بطريقة احترافية وخبيرة دون توقعات. ويمثل أفراد فريق العمل ويواصلون الامتثال في جميع الحالات للمستوى المطلوب من التدريب والخبرة والمهارة.
- 29. الصحة والسلامة والبيئة**
- 29.1 يكون المورد مسؤولاً عن حالات الصحة والسلامة والبيئة بطريقة كافية في الموقع الذي يتم فيه تنفيذ الأعمال وعن الامتثال لكافة اللوائح القانونية والمعايير المعمول بها فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة واللوائح المحلية الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة في تنفيذ الأعمال.

29.2 يلتزم المورد بالقيام بكافة الأمور اللازمة لتوفير بيئة عمل صحية وأمنة، ويدخل في ذلك وسائل المواصلات والسكن، إن كان مطبقاً، لأفراد عمل ويفن. ويلتزم المورد بإبلاغ ويفن بأي مخاطر معروفة أو أي ظروف متغيرة تؤثر في صحة العامل أو سلامته أو بيئته، ومن ذلك وجود أو الوجود المحتمل للمواد الخطرة، وتقديم معلومات ملائمة بما في ذلك أوراق بيانات عن السلامة وخرائط أمن الموقع وتقييم للمخاطر وتحليل لمخاطر الوظيفة.

30. التدخل في الأنشطة

30.1 إذا رأت ويفن أن الأعمال تسير بطريقة تجعل التسليم في التاريخ المتفق عليه أو جزء منه سيتم تجاوزه، فعلى ويفن إبلاغ المورد بهذا كتابةً. وينطبق الأمر نفسه، في رأي ويفن، إذا لم يكن العمل والأنشطة المرتبطة به لا يتم تنفيذها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية و/أو متطلبات الصناعة الجيدة. ولا يجوز للمورد أن يستمد أي حق من غياب ذلك الإشعار.

30.2 يجب على المورد، في غضون أسبوع من استلام إشعار على النحو المذكور في الفقرة آتفة الذكر أو قبل ذلك حسبما يراه ضرورياً تبعاً للظروف، أن يتخذ الإجراءات التي تضمن عدم تراكم الأعمال والامتنال للأحكام والمتطلبات آتفة الذكر في غضون فترة وجيزة. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه يجوز لشركة ويفن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في رأيه دون الحاجة إلى تدخل قضائي. ومن ثم، فإنه يجوز لشركة ويفن أو الأطراف الخارجية الذين يعملون بناءً على تعليماتها أن يتولوا الأنشطة من المورد. وفي تلك الحالة، يلتزم المورد بتوفير التعاون الكامل لشركة ويفن والأطراف الخارجية التابعين لها.

30.3 يتحمل المورد كافة التكاليف الخارجية والداخلية المعقولة التي تتحملها ويفن فيما يتعلق بأحكام الفقرة آتفة الذكر. وعلى المورد تعويض ويفن عن تلك التكاليف على الفور، بما يشمل دفع مقابل الإشراف والنفقات العامة.

31. الانتهاء والقبول والتشغيل والمخاطر

31.1 يعتبر الانتهاء والقبول واقعاً فقط بعد أن تقبل ويفن كتابةً الأعمال أو الخدمات التي تم تنفيذها.

31.2 يحق لشركة ويفن تشغيل الأعمال أو جزء منها أو الترتيب لذلك التشغيل قبل الانتهاء من الأعمال. ولن يعني التشغيل الفعلي للأعمال أنه قد تم الانتهاء من الأعمال المعنية وقبولها. فإذا طلب من المورد، بسبب استخدام الأعمال في التشغيل، أن يقوم بما هو أكثر مما هو متوقع، فإن عواقب هذا الأمر يجب ترتيبها بين الطرفين وحسبما هو ممكن. وحتى الانتهاء من الأعمال، يتحمل المورد المخاطر التي تتعلق بالأعمال.

32. نقل الحقوق والالتزامات والتعاقد من الباطن

32.1 لن يقوم المورد (أ) بالتعاقد من الباطن على تنفيذ هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأطراف خارجية أو (ب) يقوم بإشراك أطراف خارجية أو استعارة أفراد عمل من أطراف خارجية لهذا الغرض إلا إذا قدمت ويفن موافقتها الخطية المسبقة. يجوز لشركة ويفن وضع شروط لتلك الموافقة. يجب أن يضم الطرف الخارجي فيما يتعلق بهذا الأمر عمال مستقلين دون موظفين أو أعضاء مجلس إدارة أو مساهمين رئيسيين أو موردين من الباطن أو وكالات توظيف. بناءً على الموافقة الخطية من ويفن، يتعين على المورد أن يضم نفس إجراءات الحد من المخاطر في اتفاقيته مع طرف أو أطراف خارجيين كما هو موجود في أحكام وشروط هذه الاتفاقية.

33. المواد والتصديقات والرسومات والأدوات المماثلة التي توفرها ويفن

33.1 يلتزم المورد بالتأمين على كافة الأدوات التي يستلمها المورد من ويفن فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية ضد مخاطر إجمالي الخسائر أو التلف نتيجة للحريق أو السرقة أو التخريب على نفقته الخاصة وبناءً على الشروط العادية.

33.2 عقب استلام الأدوات المشار إليها في هذا البند، يجب على المورد مراجعة ما إذا كانت هذه الأدوات تتوافق مع المواصفات المطبقة أم لا. يتعين على المورد إبلاغ ويفن كتابةً في غضون سبعة أيام من استلام هذه الأدوات أن الأدوات المشار إليها في هذا البند لم تكن متاحة للمورد في حالة جيدة ووفقاً للمواصفات المطلوبة، وإلا ستكون هذه الأدوات قد تم توفيرها في حالة جيدة.

34. ضريبة الأجر والرواتب ومساهمات التأمين المحلي

34.1 يجب على المورد الامتنال للالتزامات القانونية الخاصة بدفع ضرائب الرواتب والأجور والالتزامات المالية المماثلة الأخرى فيما يتعلق بأفراد فريق عمله وعليه تعويض ويفن في هذا السياق ضد أي مطالبة من إدارة الضرائب أو الجمارك. يشمل هذا أيضاً الفوائد والغرامات والمصروفات وكذلك تكاليف المساعدة القانونية للطعن على مطالبة المسؤولية حيثما كان مطبقاً.

34.2 يحتفظ المورد بتلك السجلات التي تحتوي على مستندات الأجر والخاصة بكل اتفاقية أو، إذا كانت الاتفاقية تتكون من مشاريع متعددة، فإن لكل مشروع سجلاته الخاصة. ويحق لشركة ويفن مراجعة هذه السجلات دوماً. ويتعين على المورد أن يذكر تكاليف الأجر الفعلي في كل فاتورة.

35. الآداب

يوافق المورد على استقدام توريداته والعمالة بشكل أخلاقي ومستدام. وعلاوة على هذا، يتعهد المورد أنه يعلم ويفن ويقل ويمتثل لمدونة سلوك ويفن الخاصة بالموردين والمرفقة كجزء لا يتجزأ من هذا المستند، وكذلك مدونة السلوك لشركة أوربيا والموجودة على: https://www.orbia.com/49908b/siteassets/documents/code-of-ethics/orbia_code_of_ethics_eng، والمتضمنة بالإشارة إلى هذه الشروط والأحكام مع أي تعديلات تطرأ عليها بين الحين والآخر.

36. الفساد وغسيل الأموال

يوافق المورد صراحةً على أنه في تنفيذ وفي أثناء عمله المعتاد، لن ينخرط في أي أعمال رشوة أو فساد. يضع المورد ضمانات من أجل ضمان امتثال موظفيه ومساهميه والموردين من الباطن وكذلك الأطراف الخارجية المعنية لهذا الالتزام.

يتعهد المورد أن دخله ليس نتيجة لأعمال غير قانونية، وأنه ليس له سجل سلبي في قوائم المنع المحلية أو الدولية بسبب غسيل الأموال وأنه يوافق على إلزامه بحماية ويفن والأطراف الخارجية المرتبطة بها ضد كافة الخسائر والتعويضات التي قد تتسبب فيها بسبب هذا التعهد أو بسبب مخالفته له.

37. مكافحة الرشوة والفساد.

يلتزم المورد بضمان ألا يقدم أو يعد أو يعطي مديروه أو موظفوه أي نقدية غير مستحقة أو أي ميزة أخرى أيا كان نوعها إلى موظفي شركة ويفن أو الأطراف الخارجية (ومنهم الموظفون المدنيون) من أجل الحصول على عمل تجاري أو الاحتفاظ به أو ميزة أخرى غير مناسبة تتعلق بالاتفاقية. سوف يمثل المورد لجميع التشريرات المعمول بها لمكافحة الرشوة (ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر القانون الأمريكي لممارسات الفساد الخارجي وقانون الرشوة البريطاني) وأنه قد وضع إجراءات وقائية كافية لضمان امتثال الموظفين والمقاولين من الباطن للتشريرات المعمول بها.

38. التنازل والاستبدال والتعاقد من الباطن

لا يجوز للمورد التنازل عن هذه الاتفاقية أو جزء منها أو استبدالها، سواء من خلال تغيير التحكم أو هيكل أو ملكية المورد دون موافقة خطية مسبقة من ويفن، وهي موافقة لن يتم تأخيرها أو إرجاؤها دون سبب، بشرط أن يحق لشركة ويفن عدم إعطاء تلك الموافقة في أي حال إذا افقر التنازل له/المستبدل به للقدر المالي الكافية أو كان منافسًا أو منافسًا محتملاً لشركة ويفن أو شركة تابعة لها أو يتسبب في مخالفة مجموعة ويفن للقانون المعمول به أو لا يفي بمدونة السلوك الخاصة بشركة ويفن. يجوز لشركة ويفن التنازل أو استبدال هذه الاتفاقية للأطراف الخارجية بالكامل أو جزء منها وسوف ترسل ويفن إشعارًا خطيًا بذلك إلى المورد. ويوافق الطرفان على التوقيع على تلك المستندات حسبما يكون ضروريًا لإنفاذ التنازلات المصرح بها أو الاستبدال المصرح به المذكورة في هذا البند. في حالة الاستبدال أو التنازل من جانب المورد، يتعين على المورد أن يجعل التنازل له/المستبدل به أن يقدم ضمانًا ماليًا إضافيًا حسبما تطلب ويفن في حدود مقبولة. يكون أي تنازل أو استبدال بالمخالفة لما هو مذكور أعلاه ملغى وغير سارٍ على الطرفين.

39. بنود عامة

- 39.1 التصحيات: جميع تصحيحات ويفن المذكورة في أمر الشراء هي بالإضافة إلى جميع الحقوق والتصحيات الأخرى ولن تحد من أي حقوق أو تصحيحات أخرى والتي قد تكون متاحة لشركة ويفن بالقانون أو قواعد العدالة.
- 39.2 الإشعارات: يوافق الطرفان على أن أي إخطار يتعلق بأمر الشراء وهذه الشروط والأحكام يجب أن يكون خطيًا ويتم إرساله إلى العناوين (ومعها العناوين الإلكترونية) الموجودة على غلاف أمر الشراء المحدد للإشعارات. يجب على الطرفين إشعار بعضهما بأي تغيير في العنوان أو البريد الإلكتروني يفومان به. في حالة غياب ذلك الإشعار، يعتبر الإخطار المرسل إلى آخر عنوان أو بريد إلكتروني متفق عليه أو تم الإخطار به صحيحًا.
- 39.2 الموافقة: لا يوجد خطأ أو احتيال أو سوء نية أو إكراه مادي أو أخلاقي أو أي عيب آخر في الموافقة بين الطرفين والتي قد تبطل أو تلغي الموافقة على هذه الشروط والأحكام.
- 39.3 التسوية: أي إعلان خبري أو إعلان عام أو دعاية أو نشر أو أي إفشاء من أي نوع بشأن الاتفاقية لأي طرف خارجي فيما عدا ما هو ضروري للامتثال للالتزامات الأخرى المذكورة في أمر الشراء، فإنه يتطلب موافقة خطية مسبقة من ويفن.
- 39.4 كامل الاتفاق: يقر الطرفان صراحة على أن هذه الشروط والأحكام وأمر الشراء التابع لها تشكل الاتفاق بين الطرفين وتستبدل أي اتفاق سابق والذي كان لدى الطرفين بشأن نفس الموضوع وتكون لهذه الشروط والأحكام الغلبة على أي شروط أو أحكام للمورد.
- 39.5 العناوين: يوافق الطرفان على أن العناوين المستخدمة في هذه الشروط والأحكام هي فقط لأغراض الملاءمة. لن تعمل العناوين لتقييد أو توسع تفسير محتوى كل بند أو تكون مصدرًا لتفسيره.
- 39.6 عدم التنازل: لن يُفسر إخفاق أي طرف في ممارسة أي من أحكام أمر الشراء أو هذه الشروط والأحكام على أنه تنازل عن تلك الأحكام ولن يحرم ذلك الإخفاق حق الطرف من اتخاذ أي تصرف في المستقبل لإنفاذ أي حكم أو شرط.
- 39.7 قابلية الفصل: في حالة بطلان أو عدم إنفاذ أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يتم استبعاد ذلك الحكم غير النافذ تاركًا باقي الأحكام والبنود والعبارات سارية وناذة بالكامل.
- 39.8 بقاء الأحكام: تبقى كافة أحكام أمر الشراء وهذه الشروط والأحكام التي بطبيعتها ينبغي أن تطبق إلى ما بعد مدتها سارية بعد إنهاء أو انتهاء أمر الشراء، ويدخل في ذلك البنود أرقام 1، 13، 14، 15، 18، 20، 39 في أي حال من الأحوال.

سوف تحل الأحكام الخاصة بالدولة أذناه محل الأحكام المساوية لها في الشروط والأحكام كما هو مذكور أو تعتبر مكملة لها. في حالة وجود تضارب بين الأحكام الخاصة بالدولة وهذه الشروط والأحكام، فسوف تكون الغلبة للأحكام الخاصة بالدولة.

1 الإمارات العربية المتحدة

(a) تعديل على البند رقم 4

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تُضاف العبارة الآتية في نهاية البند رقم 4.2:

وعلى أية حال، فإن ذلك لا يؤثر في حق شركة ويفن في المطالبة بالتعويض الكامل عن الأضرار الفعلية المتكبدة.

(b) تعديل على البند رقم 7

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تحل البنود الآتية محل الحكم المرادف لها في الشروط والأحكام الواردة في البند رقم 7.6 (ح) على النحو التالي:

(ح) رقم الرخصة التجارية ورقم ضريبة القيمة المضافة للمورد.

(أو/أو) أي معلومات أخرى يتطلب القانون المعمول به إدراجها بالنسبة إلى الفاتورة كي تكون متوافقة مع فاتورة ضريبة القيمة المضافة.

(c) تعديل على البند رقم 12

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تُضاف العبارة الآتية إلى الشروط والأحكام الواردة في البند رقم 12.3 على النحو التالي:

يقر ويوافق الطرفان على أنه لن تكون هناك حاجة لأمر محكمة من أجل إنفاذ إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية، بشرط أنه، فيما يتعلق بالإلغاء، يتم الإنهاء وفقاً لشروطها.

(d) تعديل على البند رقم 21

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تحل البنود الآتية محل الحكم المرادف لها في الشروط والأحكام الواردة في البند رقم 21.1 (ح) على النحو التالي:

(ح) الامتثال من كافة النواحي لكافة القوانين المعمول بها من حيث تصميمها ومكوناتها وجودتها، ويدخل في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوانين مسؤولية المنتجات الإماراتية ومخططات وضع العلامات عليها (مثل مخطط تقييم المطابقة الإماراتي ومخطط اعتماد النوع لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقيمة بالقدر المطلوب) والتوجيهات الأوروبية (مثل علامات CE وعلامة EMC وقواعد تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH).

(e) تعديل على البند رقم 25

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تحل البنود الآتية محل الحكم المرادف لها في الشروط والأحكام الواردة في البند رقم 25 على النحو التالي:

25. الرقابة على التصدير

25.1 إذا كانت المنتجات تستخدم تقنية (أمريكية) تدرج ضمن لوائح إدارة التصدير الأمريكي وقوانين الرقابة على الصادرات الأمريكية أو قوانين الرقابة على الصادرات الإماراتية، يلتزم المورد بإشعار ويفن بهذا في الوقت المناسب وفقاً للأحكام المرعية، وإلا تكون العواقب على عاتق المورد.

(f) تعديل على البند رقم 28

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تُضاف العبارة الآتية إلى الشروط والأحكام الواردة في البند رقم 28.1 على النحو التالي:

يجب على المشرفين أن يجيدوا اللغتين العربية والإنجليزية.

(g) تعديل على البند رقم 34

بالنسبة إلى أي مورد يقيم في الإمارات العربية المتحدة، تحل البنود الآتية محل البند رقم 34 من الشروط والأحكام على النحو التالي:

34. يلتزم المورد بتعويض شركة ويفن عن كافة المطالبات والخسائر والتكاليف (ويدخل في ذلك المصروفات القانونية) والغرامات والجزاءات وكافة الأضرار بمعناها الأشمل والتي تنشأ أو تكون نتيجة لأي مخالفة أو لأي التزام مفروض على المورد بموجب كل اتفاقية أو قوانين أو لوائح أو اتفاقيات معمول بها، ويدخل في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتفاقيات العمل الحالية والمستقبلية الفردية، والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، والقرار الوزاري رقم (1) لسنة 2022 بشأن تنفيذ المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، والمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته